تسهيل عودة الأهالي إلى الحرم غير المباشر لنبع عين الفيجة

الحكومة تناقش مشروع منح تعويض خاص للعاملين بوظائف تعليمية وإدارية في الأماكن النائية وشبه النائية

هناء غانم

العديد من المواضيع والقضايا ناقشتها الحكومة خلال جلستها الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس وركزت الحكومة على ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتسهيل عودة الأهالي إلى منطقة الحرم غير المباشر للنبع في عين الفيجة بريف دمشق بما يضمن استقرار المواطنين في مساكنهم والحفاظ على الموارد المائية بالشكل المناسب.

وخلال الاجتماع وجه رئيس مجلس الوزراء الوزارات المعنية بمواصلة إعادة الخدمات الأساسية «المدارس والصحة والكهرباء والمياه والاتصالات» إلى مدينة معرة النعمان في محافظة إدلب بالتوازي مع عودة الأهالي إليها، وكلّف لجنة وزارية الاطلاع على الواقع الحالي للمدينة والإشراف المباشر على إعادة الخدمات الأساسية إليها. وشدد المجلس على تأمين مستلزمات خطة الزراعات الشتوية للموسم الحالي من سماد ومحروقات وبذار وتقديم كل الدعم الممكن للمزارعين، وطلب من الوزارات المعنية منع التعديات على المحاور والطرق الدولية وخاصة أوتوستراد حمص- طرطوس وحمص – حماة ودراسة إمكانية استثمار بعض المواقع على هذه الطرق.

كما جدد رئيس مجلس الوزراء التأكيد على ضرورة الالتزام بإنهاء أعمال سد ١٦ ترموشة وضعه بالخدمة قبل نهاية العام الحالي بما يحسن الواقع المائي في مدينة اللاذقية، والإسراع بإنجاز محطتي توليد الكهرباء ومحطات توليد الطاقات الكهربائية المتجددة وحلب ضمن المدة الزمنية المحددة.

وخلال الجلسة طلب من وزارتي النفط والكهرباء تأمين المشتقات اللازمة لتشغيل أي مجموعة كهربائية يتم إنجازها بما ينعكس إيجاباً على الواقع الكهربائي في مختلف المناطق..

وفي السياق ذاته ناقش المجلس مشروع صك تشريعي بتعديل قانون الكهرباء رقم ٣٢ لعام ٢٠١٠ بهدف تشجيع القطاع الخاص على إنتاج الكهرباء بمختلف الاستطاعات وتنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء والمساهمة بتنفيذ إستراتيجية الطاقة المتجددة حتى ٢٠٣٠ وحول ذلك أكد معاون وزير الكهرباء « للوطن « نضال قرموشة أنه ونتيجة الطلب على الطاقة الكهربائية تسعى الحكومة إلى إشراك القطاع الخاص للاستثمار في شبكات توزيع الكهرباء ومحطات توليد الطاقات الكهربائية مؤكداً أن قانون الكهرباء طرأ عليه أكثر من تعديل بما يتناسب مع الظروف التي تمر بها سورية، لافتاً إلى أنه يهدف لتسهيل الأمور على المستثمرين لمساعدة الدولة التي قدمت كل شيء في سبيل توفير وتأمين الكهرباء للمواطن، وهذا التعديل ليس الأول على القانون وسيكون باتجاه زيادة الطاقات المتجددة والسعي إلى خلق مجموعة من المستثمرين الذين يقومون بتركيب محطات توليد طاقة متجددة أو غير متجددة وبيع المستثمرين الصناعيين مؤكداً أن هذه الحلقة مهمة لأن رأس المال الوطني الصناعي يغذي الطاقة الكهربائية وهذا التعديل سوف يخدم هذه الناحية الأمر الذي ينعكس على تأمين الكهرباء للمواطنين ويخفف عن الدولة الضغط على التيار الكهربائي، وعن وضع الكهرباء خلال المرحلة القادم قال تحاول الوزارة تأمين الكهرباء للمواطنين وفق الإمكانات المتاحة.

وأكد المهندس عرنوس ضرورة إعداد قاعدة بيانات تشمل جميع الكفاءات والخبرات المؤهلة في كل وزارة وإجراء تقييم دوري لشاغلي المراكز الإدارية، ومتابعة تطبيق المرسوم المتعلق بتحويل المدن الجامعية إلى هيئات مستقلة واتخاذ كل ما يلزم لتحسين الخدمات فيها بما ينعكس إيجاباً على واقع الطلبة.

> معاون وزير الكهرباء لـ«الوطن»: إشراك القطاع الخاص بالاستثمار في قطاع الكهرباء نتيجة زيادة الطلب على الطاقة

ووافق المجلس على تسوية أوضاع العاملين المتعاقدين سابقاً مع الاتحاد التعاوني السكني والاتحادات التعاونية السكنية الفرعية بالمحافظات والمستحرين بالعمل لدى مديريات التعاون السكني المركزية والفرعية بإعادة التعاقد معهم بعقود سنوية.

واعتمد المجلس خطة عمل الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية /محروقات/ لناحية الكوادر البشرية واستثمار أصول الشركة وتطوير آليات العمل، وأكد استكمال أتمتة عمل المستودعات وخزانات المحطات العائدة للشركة واستكمال أتمتة توزيع المشتقات عبر البطاقة الإلكترونية وتفعيل الدفع الإلكتروني وتأهيل البنى التحتية التي تعرضت للتخريب.

كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بمنح تعويض خاص للعاملين بوظائف تعليمية وإدارية في المدارس والمجمعات في الأماكن النائية وشبه النائية. واعتمد المجلس وثيقة المسارات الوظيفية للعاملين من الفئة الأولى في جميع الجهات العامة ضمن خطوات تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري واستثمار العمالة وتوظيفها بالشكل الأمثل. ووافق المجلس على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية والاستثمارية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

أكثر من ١٦ مليار ليرة إيرادات النقل البحري وحصتنا ١٥ حاوية من كل سفينة شحن

محلا لـ«الوطن»: أكبر مصاعبنا امتناع أغلب المرافئ العالمية من التعامل مع المؤسسة وسفنها بكل المجالات

جلنار العلي

كشف مدير المؤسسة العامة للنقل البحري حسن محلا في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة منذ بداية العام وحتى تاريخه نقلت عبر سفنها الثلاث التي تملكها عشرات الآلاف من أطنان البضائع وهذا ما يعادل ٧٥ بالمئة تقريباً من خطتها لهذا العام، محققة بذلك إيراداً تجاوز الـ١٦,٥ مليار ليرة.

وأشار محلا إلى أن أهم الصعوبات التي تعترض عمل السفن هي امتناع أغلب المرافئ العالمية من التعامل مع المؤسسة وسفنها ومقاطعة الكثير من الشركات المصنّعة والمـوردة لمستلزمات السفن وقطع الغيار والصيانة معها، ما أدى إلى صعوبة في إصلاح السفن، إضافة إلى مقاطعة شركات تزويد الوقود العالمية لتلك السفن ومحطات الاتصالات أيضاً ما تسبب بحجب إمكانية الاتصال مع السفن بما لذلك من أهمية بالنسبة للعمل وخاصة في البحار المفتوحة، متابعاً: «وقد استمرت المؤسسة بتشغيل سفنها وفق الإمكانيات المتاحة، رغم كل الصعوبات المذكورة سابقاً والظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد ولاسيما المتمثلة بالعقوبات الخارجية والإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية عموماً وعلى المؤسسة وسفنها خصوصاً، والمتغيرات والمستجدات السياسية الحاصلة إقليمياً ودولياً»..

وتطرّق محلا إلى العقوبات المفروضة على القطاع المصرفي السوري ولاسيما المصرف التجاري، والتي تسببت في صعوبة التحويلات البنكية واستلام ودفع أجور الشحن وقيمة قطع التبديل والإصلاح والوقود، والاشتراكات الإلزامية في أندية الحماية وهيئات التصنيف وغيرها، إلى جانب العديد من المعوقات الأخرى التي تعمل المؤسسة على تجاوزها أيضاً وفق الإمكانات المتاحة المتوفرة.

من جانبه كشف رئيس الجمعية السورية للشحن والإمداد الوطني رياض صيرفي في تصريح لـ«الوطن» عن انخفاض أجور الشحن البحري لأسباب دولية عدة منها التخبط في أسعار العملات والشحن ما يؤدي إلى إفلاس وضرب اقتصادات معينة، مشيراً إلى أن نسبة هبوط الأسعار وصلت إلى ٧٠ بالمئة عما كانت عليه، إذ وصل سعر الحاوية إلى ١٨٠٠ دولار من الصين إلى ميناء العقبة بعد أن كان سعرها الأخير ٦٥٠٠ دولار.

وأشار إلى أن هذا الانخفاض لن يؤثر بشكل ملاحظ في الشحن البحري من سورية لأن العقوبات الاقتصادية سببت شبه شلل في حركة الشحن البحري، فلا شيء يذكر كصادرات أو واردات من وإلى المرافئ السورية، لافتاً إلى أن حجم الواردات أكبر بقليل من حجم الصادرات، باعتبار أن معظم التصدير يكون إما عن طريق نقل بري لدول مجاورة أو متاخمة مع صعوبات كبيرة أو بواسطة البحر حيث تُصدر بعض الأصناف الغذائية إلى أوروبا.

> صيرفي لـ«الوطن»: هبوط أسعار الشحن البحري العالمي ٧٠ بالمئة لكن التجار يعتبرون الفرق أرباحاً وتعويضاً لخسائرهم

وتابع: «ومع ذلك فإن انعكاسات انخفاض أسعار الشحن البحري رغم محدوديته على السوق المحلية ستعود إلى التجار، الذين سيعتبرون هذا الانخفاض إما كأرباح لهم أو فرصة لترميم خسارات سابقة».

وفي سياق متصل، بيّن صيرفي أن الواردات التي تصل إلى المرافئ البحرية دون عقوبات أو مخاوف هي ما يتم توريده من إيران أو الوارد الغذائي كالسكر وبعض أنواع الرز الدوغما، لافتاً إلى وجود الكثير من الصعوبات في توريد المواد إلى سورية عبر ميناء العقبة كبديل من مرفأي طرطوس واللاذقية، وذلك لسببين أولهما العقوبات الاقتصادية التي تمنع الكثير من الخطوط من القدوم إلى المرافئ السورية، وثانيهما عدم وجود جدوى اقتصادية من التوريد إلى سورية بالنسبة للخطوط التي تتجاوز موضوع العقوبات وذلك لقلة حجم الواردات إلى سورية بالمجمل، حيث لا يتجاوز عدد الحاويات الواردة إلى سورية من كل سفينة أكثر من ١٥ حاوية نتيجة سياسة تقنين الاستيراد المتبعة حكومياً، في الوقت الذي تتسع فيه الباخرة الواحدة لـ٧٠٠ حاوية.

والعقاري يرفع سقوف قروضه

علي لـ«الوطن»: التعديل ليس نهائياً وقرض السكن الجديد يساعد على شراء مسكن في الضواحي والأرياف

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» عن رفع سقف معظم القروض التي يمنحها العقاري حيث ارتفع سقف قرض الشراء للضعف ليصبح ١٠٠ مليون ليرة بدلاً من ٥٠ مليون ليرة وسقف قرض الإكساء ليصبح ٦٠ مليون ليرة بدلاً من ٢٥ مليون ليرة وقرض الترميم أصبح ٥٠ مليون ليرة بدلاً من ٢٠ مليون ليرة.

واعتبر مدين أن هذه التعديلات ورفع سقوف القروض جاءت لمواكبة ارتفاع تكاليف الشراء والإكساء والترميم وغيره من التكاليف الأمر الذي أسهم في رفع الأسعار الرائجة للعقارات في السوق المحلية.

وعن إمكانية شراء عقار بـ١٠٠ مليون ليرة بين المدير العام أن المصرف لا يمول كامل شراء العقار وهناك نسبة يسهم بها طالب القرض وبالعموم تمت مراعاة الشريحة الأوسع من المواطنين الذين يحتاجون لتأمين مسكن خارج مراكز المدن بسبب ارتفاع أسعار العقارات فيها لدرجة عالية لا تناسب قدرة الكثير من المواطنين بينما سقف القرض الجديد يساعد على شراء مسكن في الضواحي والأرياف والعديد من المناطق الأخرى، مبيناً أن القرض الأكثر طلباً خلال المرحلة الحالية هو قرض الترميم الذي تم رفع سقفه لأكثر من ١٠٠ بالمئة وهو يلبي احتياج الكثير من المواطنين الذين تضررت مساكنهم وخاصة بالمناطق التي شهدت توترات أمنية خلال السنوات الماضية.

كما بين أن هذا التعديل على سقوف القروض ليس نهائياً وسيتم خلال الفترة المقبلة تقييم هذه السقوف من جديد وإعادة النظر فيها في حال كانت لا تلائم الاحتياجات وخاصة في حال ارتفاع معدلات التضخم التي تسبب ارتفاعات سعرية عالية في التكاليف والترميم والشراء وغيره.

بعد شهر من تقاعد مديره العام..المصرف الزراعي بلا مدير و٨٥ بالمئة من قروضه لمؤسسة الحبوب

الوطن

تساؤلات عدة تدور حول عدم تسمية مدير عام للمصرف الزراعي بعد مضي أكثر من شهر على هذا المكان شاغراً بعد (تقاعد) المدير العام السابق!

وفي الوقت الذي يتوقع فيه البعض أن احتداماً جارياً للمنافسة على شغل المكان أربك وأعاق قرار تعيين المدير العام، يرى البعض أن حالة التريث في التعيين تظهر حالة ضبابية وغير مفهومة، وخاصة أن هناك جملة من الشروط والتوصيفات تضبط وتعاير اختيار المديرين العامين في الجهات الحكومية.

وأظهرت البيانات المالية للمصرف الزراعي التي حصلت «الوطن» على نسخة منها أن الزراعي منح ما يزيد على ١,٣ ألف مليار ليرة قروضاً (لغاية شهر أيلول) من العام الجاري ٢٠٢٢ وهو ما يمثل معدل تنفيذ ١٧٧ بالمئة من خطة الإقراض للعام الجاري، منها إقراضات للمؤسسة العامة للحبوب بواقع ١,٠٥٠ ألف مليار ليرة أي نحو ٨٥,٧ بالمئة من إجمالي الإقراضات الممنوحة منذ بداية العام الجاري.

وتوزعت باقي القروض على ١٥٤ مليار ليرة لمؤسسة إكثار البذار، و٢١ مليار ليرة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية، و١٥ مليار ليرة قروض للمؤسسة العامة للسكر، و٣ مليارات ليرة للمؤسسة العامة للأقطان.

وبين التقرير أن إجمالي ودائع المصرف تجاوزت ٢٤٨,٤ مليار ليرة وهو ما يفيد بتراجع إجمالي ودائع المصرف عما كانت عليه في شهر تموز الماضي.

بعد تهديد التجارة الداخلية بحبس المخالفين سبع سنوات

غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: تسعير بعض المواد غير منصف والتاجر تائه بين التسعيرة المحددة والكلفة الحقيقية

رامز محفوظ

في سياق محاولات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مراقبة التزام التجار والمستوردين بالأسعار المحددة المتفق عليها علمت الوزارة من خلال دورياتها المركزية السرية أن بعض مصانع المواد الغذائية والمستوردين ومراكز التعبئة لم يلتزموا بالتسعيرة الأخيرة للوزارة، وأن هؤلاء ما زالوا يصدرون فواتير وهمية ويبيعون بسعر أعلى.

وأنذرت الوزارة في بيان لها المخالفين بأنه سيطبق عليهم المرسوم التشريعي رقم ٨ للعام ٢٠٢١ الذي يتضمن عقوبات تصل إلى الحبس مدة سبعة سنوات، وستصادر بضاعتهم وتباع بأسعار تدخل إيجابي في صالات السورية للتجارة من دون الحاجة إلى شكاوى وتصاريح لأن الأسماء والمخالفات سجلت في الوزارة.

عضو غرفة تجارة دمشق فايز قسومة تساءل هل التسعيرة التي حددتها وزارة التجارة الداخلية مؤخراً تعتبر مجزية وهل التكاليف المدفوعة من التاجر متناسبة مع التسعيرة أم إنها أكثر منها؟ قائلاً: إن بعض التجار استوردوا عدة مواد مثل الشاي مؤخراً وكلفهم الكيلو حوالى ٩ دولارات للكيلو والوزارة فرضت عليهم البيع وفق التسعيرة المحددة وهي أقل من التكلفة التي دفعها التاجر وهذا الأمر غير منطقي ويضر التاجر في حال البيع بالسعر المحدد.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين قسومة أن التسعيرة المحددة من الوزارة لبعض المواد غير منصفة مثل السكر والشاي والزيت على سبيل المثال حال كانت التسعيرة المحددة حقيقية وتغطي التكاليف فإن غرف التجارة ستقوم بمساعدة وزارة التجارة الداخلية بضبط السوق.

وطالب قسومة الحكومة ووزارة التجارة الداخلية عند نشر الأسعار أن تعطي نماذج عن سعر مادة أو مادتين وكم هو السعر العالمي للمادة حالياً وأجور النقل عالمياً، مؤكداً أن التاجر أصبح تائهاً بين الأسعار المحددة من وزارة التموين في ظل تغيرات سعر الصرف حالياً وارتفاع أسعار حوامل الطاقة في السوق السوداء، وبين التكلفة الحقيقية، وهو غير ميال للمخالفة وتعريض نفسه لعقوبة الحبس.